الأمم المتحدة

A/C.5/67/SR.18

الجمعية العامة

الدورة السابعة والستون

Distr.: General
29 January 2013
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الثامنة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد بيرغر . . . . . (ألمانيا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد كيلابيلي

المحتويات

البند ١٢٩ من جدول الأعمال: استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة (تابع)

مخطط الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥

البند ١٣٠ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ (تابع)

الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار *A/C.3/67/L.49/Rev.1*:

حالة حقوق الإنسان في ميانمار

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ صدور المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

12-64255 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ١٢٩ من جدول الأعمال: استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة (تابع)

مخطط الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ (A/67/529 و Corr.1 و A/67/625)

١ - **السيدة كاسار** (المراقبة المالية): في معرض تقديمها لتقرير الأمين العام عن مخطط الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ (A/67/529 و Corr.1)، قالت إن المخطط أُعد وفقا للعملية المنصوص عليها في قراري الجمعية العام ٢١٣/٤١ و ٢٦٦/٦٣، وسيشكل المخطط بعد نظر الجمعية العامة فيه واتخاذ قرار بشأنه، دليلا يسترشد به الأمين العام في إعداد الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥. وأفادت بأن مخطط الميزانية ليس ميزانية برنامجية أولية؛ بل هو تقدير أولي للموارد على مستوى عال من تجميع البيانات. وسترد في الميزانية البرنامجية نفسها، التي ستُعرض في عام ٢٠١٤، معلومات تفصيلية بشأن الاحتياجات المقترحة.

٢ - وأردفت قائلة إنه قد تم وضع تقدير أولي للموارد، وذلك بناء على الاعتمادات الأولية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ البالغة ٥ ١٥٢ مليون دولار، مع تعديلها استنادا إلى عدة عوامل، وهي: توفير الاعتماد الكامل لاستمرار الوظائف الجديدة المعتمدة لفترة السنتين الحالية؛ وحذف التكاليف غير المتكررة من ميزانية الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣؛ ومراعاة التغيرات في الموارد في فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥؛ وأثر التسويات المؤجّلة لإعادة تقدير التكاليف المتعلقة بالوظائف على ضوء معدّلات التضخم وأسعار الصرف؛ والاحتياجات الإضافية للبعثات السياسية الخاصة.

٣ - وأضافت قائلة إن كامل الاعتماد اللازم في فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ للوظائف التي أنشئت حديثا في فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، يتطلب مبلغا إضافيا قدره ١٥,٧ مليون دولار. وحذفت التكاليف غير المتكررة في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ والبالغة ١٩,٣ مليون دولار، على النحو الوارد تفصيلا في الفقرتين ٨ و ٩ من التقرير، لعدم الحاجة إليها في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥.

٤ - وأشارت إلى أن الاعتمادات المقترحة لتغييرات الموارد في فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ تشمل ٤,٦ ملايين دولار مرصودة للمؤتمرات المقررة التي قد أصبحت طرائق عقدها معلومة، وانخفاضا قدره ٦٣,١ مليون دولار يتصل بالجهود التي تبذلها المنظمة لزيادة الكفاءة في تقديم الخدمات. وأضافت أن الانخفاض الصافي البالغ ٥٨,٥ مليون دولار جرى تقديمه كرقم للتخطيط في المرحلة الحالية.

٥ - واستطردت قائلة إن الجمعية العامة قررت، في قرارها ٢٤٦/٦٦، تأجيل النظر في إعادة تقدير التكاليف المتعلقة بالوظائف للأخذ في الاعتبار التوقعات المتعلقة بمعدلات التضخم وأسعار الصرف إلى حين النظر في تقرير الأداء الأول عن ميزانية فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، لضمان رصد الاعتمادات للتكاليف المتعلقة بالوظائف في ضوء النفقات الفعلية. وأُدرج المبلغ المؤجّل ضمن التقدير الأولي لأغراض التخطيط، وفقا للممارسة المعمول بها. وقد تضمن تقرير الأداء الأول عن الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ (A/67/592) مزيدا من التسويات الناجمة عن التفاوتات في معدلات التضخم وأسعار الصرف، والتكاليف الاعتيادية، ومعدلات الشغور المفترضة في وقت التخصيص الأصلي، وبنودا غير متوقعة واستثنائية، ووردت تلك التسويات والبنود في مرفق تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن مخطط الميزانية (A/67/625).

٦ - ومضت تقول إن الاحتياجات الإرشادية الأولية للبعثات السياسية الخاصة طرأت عليها زيادة قدرها ٣٠,٢ مليون دولار، بالمقارنة بالاعتمادات المقررة بصفة مبدئية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، وذلك بسبب استمرار البعثات الجديدة المنشأة في عام ٢٠١٢. ومن الصعب توقع الاحتياجات من الموارد بدقة نتيجة للموافقة على بعثات سياسية خاصة في أي وقت من العام والولايات المتغيرة لتلك البعثات؛ وبناء عليه، خضعت التقديرات الأولية للتغيير. وعلى سبيل المثال، فبالنظر إلى الدرجة العالية نسبيا من عدم اليقين بشأن ولاية البعثة في الجمهورية العربية السورية في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، لم تدرج أية تقديرات بشأن مكتب الممثل الخاص المشترك بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية المعني بسوريا، ولكن هذه الفرضية قد تتغير خلال عام ٢٠١٣.

٧ - وأضافت أن الفقرة ٢٦ تتضمن معلومات عن المبادرات المعروضة حاليا على الجمعية العامة والبنود المتوقعة التي لم يتم النظر فيها بعد ويمكن أن تؤثر على مخطط الميزانية، وترد هذه المعلومات تفصيلا في المرفق الثاني. وقد زودت اللجنة الاستشارية أثناء نظرها في المسألة بمرفق مستوفٍ يتضمن أحدث المعلومات حتى ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢؛ وستُعرض أي تغييرات لاحقة على اللجنة الخامسة خلال المشاورات غير الرسمية. وإذا أقرت الجمعية العامة تلك البنود، فسيكون لها تأثير على مستوى الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥.

٨ - وفيما يتعلق بصندوق الطوارئ، أفادت بأنه أوصي بالحفاظ عليه عند مستوى ٠,٧٥ في المائة من إجمالي الميزانية، أو ٤٠,١ مليون دولار لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥.

٩ - **السيد كيلابيلي** (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): قال في معرض تقديمه تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ذي الصلة (A/67/625)، إن اللجنة الاستشارية ناقشت، في الفقرات من ٢ إلى ٤ من التقرير، المنهجية المستخدمة للتوصل إلى التقدير الأولي للموارد لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، الذي يصل إلى ٥,٣٤ بلايين دولار. ولاحظت اللجنة الاستشارية، وفقا لما ذكره الأمين العام، أن النمو من حيث القيمة الحقيقية يعكس انخفاضا قدره ٦٢,١ مليون دولار، أو ١,٥ في المائة، مقارنة بالاعتماد المقرر للميزانية العادية لفترة السنتين الحالية. ومع ذلك، فحين يؤخذ في الحسبان الاعتماد المقدر للبعثات السياسية الخاصة خلال فترة السنتين الحالية البالغ ١,١١ بليون دولار، وكذلك إعادة تقدير التكاليف المؤجلّة المتعلّقة بالوظائف بمبلغ ٢٢٠,٦ مليون دولار، فإن مجموع التقديرات الأولية يمثل زيادة قدرها ١٨٨,٧ مليون دولار، أي بنسبة ٣,٧ في المائة، فوق مجموع الاعتمادات الموافق عليها البالغ ٥,١٥ بليون دولار للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣. وأضاف أن اللجنة الاستشارية توافق على التعديلات المقترحة لكي تعكس الأثر المتأخر للوظائف الممولة من الميزانية العادية في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ والتكاليف غير المتكررة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣.

١٠ - وقال إن الاعتمادات المقترحة للتغييرات الموارد في فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، والتي تمثل انخفاضا صافيا يبلغ ٥٨,٥ مليون دولار، تعزى إلى الجهود الرامية إلى زيادة فعالية التكلفة والكفاءة في تقديم الخدمات. وبينما ترحب اللجنة الاستشارية بالجهود التي يضطلع بها الأمين العام سعيا إلى مزيد من الكفاءة، فإنها تؤكد أهمية ضمان أن الكفاءة التي تتحقق نتيجة لذلك مستدامة، وأن فعالية تنفيذ الولايات تظل هي الاعتبار الأول. وفي هذا الصدد، تؤكد اللجنة الاستشارية مجددا قلقها بشأن ضرورة تجاوز الميزانية التراكمية والنظر في جملة الموارد اللازمة لتنفيذ البرامج والأنشطة المعتمدة.

١١ - وأشار إلى أن مرفق التقرير تناول تفاصيل الأثر المحتمل في مخطط الميزانية للبنود المعروضة حاليا أمام الجمعية العامة والبنود المتوقعة التي لم ينظر فيها بعد. ولو تضمن مخطط الميزانية التقديرات المتعلقة بجميع تلك البنود، فإن من المرجح أن يرتفع التقدير الأولي بنحو ١٥٤,٤ مليون دولار.

١٢ - ومضى يقول إن اللجنة الاستشارية توصي بالموافقة على اقتراح الأمين العام بالإبقاء على مستوى صندوق الطوارئ بنسبة ٠,٧٥ في المائة.

١٣ - وأخيراً، وفيما يتعلق بعرض وثيقة مخطط الميزانية، لاحظت اللجنة الاستشارية أن الآثار المالية المترتبة على بعض البنود الواردة في تقرير الأمين العام (A/67/529) مدرجة بوصفها ''تحدد فيما بعد''، في حين تم تحديد غيرها. ولأغراض الاتساق في العرض، ينبغي أن ينعكس في التقرير بنفس الطريقة التأثير المحتمل على المخطط المقترح لجميع العناصر التي لم تنظر الجمعية العامة فيها بعد.

١٤ - **السيد ميهوبي** (الجزائر): تحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقال إن مخطط الميزانية المقترحة كان ينبغي أن يعكس أكمل صورة ممكنة عن الموارد المقدرة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥. وقبل إدراج البعثات السياسية الخاصة، بلغت التقديرات الأولية ٤ ٢٢٧,٨ مليون دولار، أي ما يمثل زيادة قدرها ١٥٨,٢ مليون دولار عن الاعتمادات الموافق عليها لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، وهي زيادة تُعزى في المقام الأول إلى إدراج أثر التسويات المؤجّلة لإعادة تقدير التكاليف المتعلقة بالوظائف. وأضاف أن القلق يساور المجموعة إزاء الانخفاض المتوقع في موارد البرامج بنسبة ١,٥ في المائة والزيادة بنسبة ٢,٨ في المائة في الموارد المرصودة للبعثات السياسية الخاصة. ومن المهم أن تتاح للأمانة العامة الموارد الملائمة لتنفيذ خطة التنمية التي قررتها الجمعية العامة. وتساءل عن مدى التغيير في الموارد في تلك المجالات الذي يُعزى إلى التعديلات الناجمة عن الأثر المتأخر.

١٥ - وقال إنه يؤيد اقتراح الأمين العام بالإبقاء على مستوى صندوق الطوارئ بنسبة ٠,٧٥ في المائة من التقديرات الأولية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥.

١٦ - وأعرب عن قلقه لكون تقرير الأمين العام (A/67/529 و Corr.1) قد خالف أحكام قراري الجمعية العامة ٢١٣/٤١ و ٢١١/٤٢ بشأن كيفية إعداد الميزانية والشروط التي جرى التفاوض عليها بموجبها من قِبل اللجنة الخامسة. وطبقا للميثاق، فإن الجمعية العامة هي الجهة الوحيدة المخولة بالنظر في ميزانية الأمم المتحدة والموافقة عليها، وينبغي أن يعين الأمين العام الموظفين بموجب اللوائح التي تضعها الجمعية. وستسترشد المجموعة في نظرها في هذا البند من جدول الأعمال بالمواد ١٧ و ٩٧ و ١٠٠ و ١٠١ من الميثاق، والمادة ١٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة، والبند ٥-٩ من النظامين الأساسي والإداري لتخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ومراقبة التنفيذ وأساليب التقييم.

١٧ - وأكد أن دور اللجنة الخامسة في المسائل الإدارية والمتعلقة بالميزانية يجب أن يحترم وينبغي أن تمتنع اللجان الرئيسية الأخرى عن استخدام عبارة ''في حدود الموارد المتاحة'' في قراراتها، وهو ما يتعارض مع المادة ١٥٣ من النظام الداخلي ومع العديد من قرارات الجمعية العامة التي تكرر التأكيد على دور اللجنة الخامسة. وقد يبعث برسالة تذكيرية لهذا الغرض إلى اللجان الرئيسية

١٨ - وأشار إلى أن اختلال التوازن بين الأنصبة المقررة والتبرعات، الذي يتجلى بوجه الخصوص في الباب ٢٤، حقوق الإنسان، من الميزانية البرنامجية، هو أمر يبعث على القلق البالغ. والموارد المقترحة لحقوق الإنسان لفترة السنتين

٢٠١٢-٢٠١٣ تبلغ ١٤٧ مليون دولار، في حين بلغت الموارد الخارجة عن الميزانية ٢٥٥ مليون دولار. وفي مجال التوظيف، يجري حاليا تمويل ٣٤٤ وظيفة من الميزانية العادية، في مقابل ٧٦٥ وظيفة ممولة من الموارد الخارجة عن الميزانية. وأكد أن الإفراط في الاعتماد على الموارد الخارجة عن الميزانية يضر بتنفيذ الولايات المقررة من قِبل الهيئات التشريعية. وأضاف أن الصلاحية والمرونة المخولتين للأمين العام بنقل الموارد البشرية والمالية لا ينبغي استخدامهما للنيل من الأولويات التي حددتها الدول الأعضاء. وعلاوة على ذلك، فإنه ينبغي أن تخضع التبرعات لنفس مستوى الرقابة المفروض على الموارد العادية كي يتسنى للجمعية العامة أن ترصد النتائج والآثار وأوجه التحسن في إنجاز البرامج.

١٩ - **السيدة باور** (المراقبة عن الاتحاد الأوروبي): تكلمت أيضا باسم البلد المنضم، كرواتيا، فقالت إن ميزانيات الأمم المتحدة ينبغي أن تخضع لنفس الانضباط الصارم الذي تطبقه الدول الأعضاء على ميزانياتها الوطنية. وفي هذا الصدد، فإن مخطط الميزانية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ يحظى بأهمية فائقة. وأضافت أن على الأمين العام إجراء تقييم استراتيجي سليم للاحتياجات من الموارد وليس مجرد إعداد قائمة بالإضافات إلى الميزانية الحالية، وهو نهج أدى إلى نمو تلقائي في الميزانية غير مطاق ولا مستدام. ومع ذلك، فإن مخطط الميزانية المقترحة الحالي يبدو أنه يفعل ذلك بالضبط: فالتقدير الأولي البالغ ٥,٣٤١ بليون دولار يمثل زيادة قدرها ١٨٨,٧ بليون دولار، أو ٣,٧ في المائة، عن الاعتماد المقرر للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣. ويشير آخر الأرقام التي قدمتها اللجنة الاستشارية إلى زيادة إضافية تبلغ ١٥٤,٤ مليون دولار، إذا أخذت في الحسبان المبادرات المعروضة حاليا أمام الجمعية والبنود المتوقعة. ويجب معالجة نمو الميزانية الذي يبلغ هذا الحجم.

٢٠ - أولاً، ينبغي إنهاء الممارسة الراهنة المتمثلة في إعادة تقدير التكاليف، وذلك لصالح المزيد من الانضباط والشفافية والمرونة. وينبغي إخضاع تكاليف التضخم لمراقبة أفضل عن طريق إصلاح نظام تسوية مقر العمل وإدارة أفضل للتكاليف الناجمة عن تقلب أسعار الصرف. وبالتوازي مع ذلك، من الضروري إرساء ثقافة عمل في الأمم المتحدة تركز على بذل جهد ثابت من أجل إيجاد سبل جديدة للعمل وتحقيق تنفيذ أكثر فعالية للولايات واستخدام مستدام للموارد. وأضافت أن تسيير العمل وفق المعتاد لن يسمح بالتصدي لنطاق التحديات المالية التي تواجهها المنظمة.

٢١ - وأشارت إلى أن تدابير الكفاءة الجديدة ستؤدي إلى انخفاض قدره ٥٨,٥ مليون دولار في الميزانية المتوقعة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، قائلة إن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ترغب في الإحاطة بنتائج الاستعراضات التالية للاحتياجات التشغيلية حينما يقدم الأمين العام ميزانيته المقترحة لفترة السنتين التالية. وناشدت الأمين العام السعي لتحقيق المزيد من الكفاءة ووضع أولويات للأنشطة؛ وستكون قيادة الإدارة العليا حيوية في إنجاز الالتزام بتحقيق سبل أفضل للعمل.

٢٢ - ومضت تقول إن هذه الجهود ينبغي أيضا أن تتسم بالاستدامة وألا تكون عرضية أو وليدة ردود الأفعال. ومن الضروري تجاوز الميزانية التراكمية والنظر في إجمالي الموارد المطلوبة لتنفيذ البرامج والأنشطة المقررة. وينبغي إصلاح عملية وضع الميزانية ووضع الأولويات بصرامة بغية تحرير الموارد من الأنشطة ذات الأولوية المنخفضة.

٢٣ - **السيد يامازاكي** (اليابان): ذكَّر بأن الميزانية العادية لفترة السنتين الحالية أدنى بنسبة ٥ في المائة منها في فترة السنتين السابقة، قال إن الدول الأعضاء ليس بوسعها تحمل العودة إلى المسار الذي أفضى إلى زيادة الميزانية بأكثر من

الضعف خلال العقد السابق لفترة السنتين الحالية. وإذا تجاوزت الميزانية العادية لفترة السنتين الحالية أو المقبلة الرقم القياسي تاريخيا البالغ ٥,٤١٦ بلايين دولار، فإن التزام الأمين العام والدول الأعضاء بتقوية الانضباط في الميزانية وإنجاز المزيد بقدر أقل من الموارد سيتعرض للخطر.

٢٤ - وعلى هذه الخلفية، فإن مخطط الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ قد بلغ ٥,٣٤١ بلايين دولار. وينبغي صياغة ميزانية فترة السنتين المقبلة ليس بمجرد تمديد الميزانية الحالية ولكن عن طريق إعادة النظر في الاحتياجات. وبينما رحب بتوفير ٦٣,١ مليون دولار عن طريق تدابير فعالية التكلفة والكفاءة، فقد لاحظ أن هذا التحسن المتواضع لم يمثل بحق تخليا عن الميزانية التراكمية. وأفاد أنه من الضروري النظر في جملة الموارد اللازمة لتنفيذ الولايات، عوضا عن صياغة الميزانية بطريقة تراكمية. وتزداد أهمية ذلك بالنظر إلى كون مستوى مخطط الميزانية الإرشادي قد يتجاوز في نهاية المطاف مستوى الميزانية الحالية بمقدار نصف بليون دولار متى أضيفت التكاليف المتعلقة بمتابعة مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+٢٠)، وتقوية هيئات المعاهدات، والتعديلات المتعلقة بالتضخم وأسعار الصرف.

٢٥ - **السيد يو** (جمهورية كوريا): قال إنه بفضل التدابير الرامية إلى تحسين الكفاءة والفعالية في تنفيذ الأنشطة المقررة، فإن مخطط الميزانية المقدم من الأمين العام يعكس انخفاضا يبلغ ٥٩ مليون دولار في الموارد، إضافة إلى انخفاض قدره ٨٣ مليون دولار في الموارد المرصودة للبعثات السياسية الخاصة. وينبغي أن تكون تدابير زيادة الكفاءة الناجمة عن عمليات الاستعراض متسمة بالاستدامة وألا تكون عرضية أو وليدة رد الفعل، كما ينبغي للأمانة العامة تصعيد جهودها الرامية إلى تعزيز المكاسب والوفورات الناتجة عن زيادة الكفاءة.

٢٦ - وأشار إلى أن إعادة تقدير التكاليف هي العامل الرئيسي في الزيادة في الميزانية المتوقعة، إذ تمثل ٢٢١ مليون دولار من إجمالي الزيادة في مخطط الميزانية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥. وينبغي تعديل ممارسة إعادة تقدير التكاليف بغية الحيلولة دون زيادة أكبر في مخطط الميزانية بالرغم من الوضع الاقتصادي السيء. وأكد أن حكومته، مثل حكومات أخرى كثيرة، استوعبت التضخم وتقلبات أسعار الصرف ضمن حدود الميزانية المعتمدة. وبوصفها منظمة عالمية، ينبغي السماح للأمم المتحدة أن تأخذ في الحسبان التحركات في أسعار الصرف عن طريق الميزانيات المنقحة، وذلك بغية الحفاظ على استمرارية البرنامج؛ غير أن التكاليف الناتجة عن التضخم ينبغي استيعابها.

٢٧ - ومضى يقول إن مخطط الميزانية هو بمثابة مبدأ توجيهي لإعداد الميزانية البرنامجية؛ ولذا فإنه ينبغي أن يعكس جهود الدول الأعضاء الرامية إلى تعزيز الانضباط المالي وجهود الأمانة العامة من أجل تعزيز الفعالية والكفاءة. وفي الأجلين المتوسط والطويل، وينبغي أن يصبح المخطط وثيقة ملزمة وليس مجرد مبدأ توجيهي، لتجنب اللجوء إلى نهج تراكمي إزاء وضع الميزانية. وينبغي للمخطط أن يكون سقف الميزانية، كما ينبغي استيعاب الإضافات ضمن هذا المجموع. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن يتمتع الأمين العام بالمرونة اللازمة لصياغة الميزانية البرنامجية عن طريق تدبير لوضع الميزانية ”من القمة إلى القاعدة“؛ وينبغي بالطبع أن تكون حرية التصرف هذه مصحوبة بالمساءلة.

٢٨ - **السيد تورسيلا** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إنه من المؤسف أن مخطط الميزانية المقترحة عُرض في وقت متأخر من الدورة، حينما لم يعد متبقيا وقت كافٍ لإجراء المناقشة الملائمة التي يستحقها. وأعرب عن قلق وفد بلاده إزاء كون التقدير الأولي البالغ ٥,٣٤١ بلايين دولار في فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ يعكس زيادة تناهز ١٩٠ مليون

دولار، أو ٤ في المائة، على الاعتمادات المقررة لفترة السنتين الحالية، وذلك حتى قبل إدراج مبلغ الـ ١٥٤ مليون دولار من الموارد الإضافية المشار إليه في تقرير اللجنة الاستشارية (A/67/625). وذكّر بأن الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ تضمنت وفورات بنسبة ٣,٧ في المائة، وأن الأمين العام تعهد بتقديم اقتراحات إضافية بوفورات هيكلية كبيرة. وأكد أن وفد بلاده يرحب بالجهود الأولية المبذولة من أجل زيادة فعالية التكاليف في مجالات دعم البرامج، وإدارة المؤتمرات، والإعلام، والمشاريع الرأسمالية، وهو ما أدى إلى وفورات قدرها ٦٣ مليون دولار في مخطط الميزانية المقترحة، كما يرحب بالتزام الأمين العام باستعراض نتائج البرنامج بغية التعرّف على تلك التي باتت متقادمة أو غير فعالة. ومع ذلك، فإن من دواعي القلق كون التقدير الأولي للميزانية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ يمثل زيادة في ميزانية الأمم المتحدة في وقت تواجه فيه الدول الأعضاء ضغوطا مالية مستمرة.

٢٩ - وأردف قائلا إن الوفورات المتوقعة البالغة أقل من ١,٢ في المائة هي موضع ترحيب لكنها متواضعة، بينما يُتوقع أن تطرأ نفقات جديدة ستنتج عنها زيادة صافية قدرها ١٩٠ مليون دولار، يمكن أن يضاف إليها مبلغ الـ ١٥٤ مليون دولار المذكور سابقا. وأضاف أن جهود الأمين العام لخفض التكاليف تستحق الثناء، لكنها غير كافية. ويجب على الدول الأعضاء الإقرار بمسؤوليتها عن إضافة وتوسيع الولايات خارج عملية الميزانية، ووقف دعم الكفاءة بشكل مجرد وإنما معارضتها حينما تؤثر على برامجها ذات الأولوية، وتقديم التزام بموازنة الاقتطاعات عن طريق تحديد أوجه التخفيض في النفقات أو إلغاء الولايات المتقادمة بغية تمويل كل إنفاق جديد تفرضه على المنظمة. ويجب على الأمين العام التخطيط لتنفيذ التخفيضات الكبيرة والمستدامة التي وعد بها؛ وإذا ما شعر كبار المسؤولين الإداريين بأن تحقيق المزيد من الوفورات الأساسية يشكل تقييدا لهم، فعليهم أن يطلبوا من الجمعية العامة الأدوات المحددة التي يحتاجون إليها.

٣٠ - وأكّد أن عملية وضع الميزانية تتسم بخلل عميق، حيث تنفصل القرارات المتعلقة بأولويات السياسات عن تلك المتعلقة بالموارد اللازمة لتنفيذها. فقد سُمح للهيئات الفرعية، مثل لجنة الخدمة المدنية الدولية، بتغيير الميزانيات. وعلاوة على ذلك، فإن اللجنة تنظر في وضع ميزانية جديدة قبل بلوغ نقطة المنتصف في الميزانية السابقة. وينبغي أن تعمل اللجنة الخامسة والأمين العام معا من أجل تحقيق إصلاح حقيقي لعملية وضع الميزانية اعتبارا من فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥.

٣١ - **السيدة غويكوشيا إستينوس** (كوبا): قالت إن مخطط الميزانية جزء ضروري من عملية الميزانية نصت عليه الجمعية العامة في قراراها ٢١٣/٤١ من أجل معالجة وضع مالي مزعزع واجهته المنظمة بسبب موقف دولة عضو واحدة بوجه الخصوص. وبعد قرابة ثلاثة عقود من ذلك، فإن الضغط بات يمارس مجددا بشأن زيادة في الميزانية، ولكن آخرين صاروا الآن يضيفون صوتهم بسبب الوضع المالي الصعب الذي تواجه الدول الأعضاء جميعا. وأضافت أن الدول النامية، المتأثرة بوجه خاص، تدرك مع ذلك أهمية تزويد المنظمة بالموارد التي تحتاجها لكي تفي بغايات ومبادئ الميثاق وتنفذ الولايات التي أقرتها تلك الدول. وفي حين أن الجمعية قد أعادت تأكيد قرارها ٢١٣/٤١ في مناسبات عدة، فإن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ وبعض أحكام قرار الجمعية العامة ٢٤٦/٦٦ - ولا سيما الفقرة ٢٧ - قد أضعفت قرارا كان اتخاذه نتيجة لتوازن سياسي دقيق. وأكدت أن المداولات المتعلقة بمخطط الميزانية ليست السياق السليم لإدخال تغييرات في العملية

القائمة لوضع الميزانية؛ وتدعو الحاجة إلى مناقشة وافية لكي تصل الجمعية إلى قرار بشأن هذه المسألة البالغة الأهمية.

٣٢ - وفي حين أن الموارد المعتمدة المنصوص عليها في قرارات الجمعية العامة ٢٤٨/٦٦ من ألف إلى جيم كانت بمثابة نقطة انطلاق لمخطط الميزانية المقترحة وفقا للمنهجية المقرة، فإن ذلك الحساب غير سليم بالنظر إلى الانخفاض في مستوى الموارد المقترحة لفترة السنتين الحالية والاقتطاعات الاعتباطية التي أجرتها الدول الأعضاء خلال تفاوضها على الميزانية البرنامجية الحالية.

٣٣ - ومضت تقول إنه من الضروري إدراج التسويات المؤجّلة لإعادة تقدير التكاليف المتعلقة بالوظائف على ضوء معدّلات التضخم وأسعار الصرف، إذ إن الاقتراح يجب أن يتبع المنهجية المقرة. وتساءلت عن الكيفية التي يمكن أن يؤثر بها نظر الجمعية في تقرير الأداء الأول على إعادة تقدير التكاليف، على نحو ما يرد في تقرير الأمين العام (A/67/529).

٣٤ - وأضافت أن التقديرات الأولية المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة تظهر زيادة قدرها ٢,٨ في المائة. وأعادت تأكيد موقف وفد بلادها القائل بأن تلك البعثات، بسبب طبيعتها وولاياتها والطريقة التي يجري بها إقرارها، ينبغي تمويلها في إطار جدول الأنصبة المقررة لعمليات حفظ السلام.

٣٥ - وبالرغم من ترحيبها بجهود الأمانة العامة من أجل زيادة الكفاءة وتحسين تنفيذ الولايات، فإنها أعربت عن قلقها إزاء الفقرتين ١١ و ١٢ من تقرير الأمين العام (A/67/529)، اللتين يبدو فيهما أنه يسعى للحصول على موافقة مسبقة من الجمعية على تخفيض في الميزانية قدره ٦١,٣ مليون دولار دون تقديم تفاصيل عن المبادرات الكفيلة بتحقيق التخفيض. وذكرت أن الأمانة العامة مطالبة بتوفير المزيد من المعلومات، أثناء المشاورات غير الرسمية، بشأن تلك المبادرات، وأثرها على الميزانية، والطريقة التي تحافظ بها على الطبيعة الحكومية الدولية للمنظمة.

٣٦ - واختتمت كلامها مؤكدة أنه من المفيد أن يُعرف، ولو بشكل أولي، الأثر المتوقع للقرارات الكبرى، مثل تلك المعتمدة في مؤتمر ريو+٢٠، على تطور بعض البرامج. وجدير بالذكر، مرة أخرى، أن النسبة المئوية للنمو في التقديرات لا تربطها صلة مباشرة بالأولويات التي حددتها الجمعية العامة، وبالأخص فيما يتعلق بتقرير السياسات والتوجيه والتنسيق عموما؛ والرقابة الداخلية؛ والسلامة والأمن.

٣٧ - **السيد غونساليس سيغورا** (المكسيك): قال إن وفد بلاده يوافق على توصيات اللجنة الاستشارية. وينبغي أن تستمر جهود الأمين العام الرامية إلى زيادة الكفاءة وفعالية التكلفة، وهي الجهود التي ينبغي توقعها فقط في أوقات التحفظ الاقتصادي. ومع ذلك، فإن تدابير الكفاءة ينبغي أن تتسم بالاستدامة، وألا تكون عرضية أو وليدة ردود الأفعال، كما ينبغي أن تكون الكفاءة في تنفيذ الولايات موضع العناية في المقام الأول.

٣٨ - ومضى يقول إنه من الضروري تجاوز الميزانية التراكمية وإجراء تقدير دقيق لمجموع الموارد المطلوبة لتنفيذ البرامج والأنشطة المعتمدة. ورحّب بجهود الأمين العام الرامية إلى تزويد الدول الأعضاء بتقدير واقعي إلى أقصى حد ممكن في مخطط الميزانية المقترح.

٣٩ - واستطرد قائلا إن المجال الرئيسي لنمو الميزانية هو البعثات السياسية الخاصة، التي يُقدَّر بأنها ستزيد بمقدار ١١٣,٥ مليون دولار. ولما كان من المستحيل توقع احتياجات تلك البعثات في فترة السنتين، فإنه ينبغي للدول الأعضاء اتخاذ تدابير عاجلة من أجل تسوية مسألة تمويلها

بغية إيقاف النمو التراكمي المستمر للميزانية البرنامجية وتحقيق قدر أكبر من اليقين والشفافية في عملية وضع الميزانية.

٤٠ - **السيدة كاسار** (المراقبة المالية): قالت إنه يبدو أن ثمة غموضا بشأن الأرقام المعروضة في مخطط الميزانية المقترحة وفي أساس المقارنة، وذلك بوجه الخصوص نتيجة لتأجيل إعادة تقدير التكاليف. وأضافت أنها ستقدم إيضاحات أثناء المشاورات غير الرسمية من أجل كفالة أن تتوفر للدول الأعضاء المعلومات الضرورية لاتخاذ القرار.

البند ١٣٠ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ (تابع)

الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار *A/C.3/67/L.49/Rev.1*: حالة حقوق الإنسان في ميانمار (*A/67/621* و *A/C.5/67/14*)

٤١ - **السيدة كاسار** (المراقبة المالية): في معرض تقديمها لبيان الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار A/C.3/67/L.49/Rev.1 المتعلق بحالة حقوق الإنسان في ميانمار (A/C.5/67/14)، إن الكلفة المقدرة لاستمرار المساعي الحميدة التي يقوم بها الأمين العام في عام ٢٠١٣ بموجب مشروع القرار، تبلغ ٨٠٠ ٣٩٧ ١ دولار. ويشمل ذلك عنصر الملاك الوظيفي الذي يضم مستشارا خاصا واحدا برتبة وكيل الأمين العام وموظفَين اثنين من الرتبة ف-٤ وموظف واحد من الرتبة ف-٣ للشؤون السياسية، ومساعدا إداريا واحدا من فئة الخدمات العامة. وقد أُدرجت تلك الاحتياجات في تقرير الأمين العام المتعلق بالتقديرات المتصلة بالبعثات السياسية الخاصة (A/67/346/Add.1).

٤٢ - **السيد كيلابيلي** (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): قال في معرض تقديمه تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميدانية ذي الصلة (A/67/621)، إن اللجنة الاستشارية توصي بأن تبلغ اللجنة الخامسة الجمعية بأنه، في حال اعتمادها مشروع القرار A/C.3/67/L.49/Rev.1، فإن الحاجة ستقوم إلى موارد بمبلغ ٨٠٠ ٣٩٧ ١ دولار للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ من أجل مواصلة جهود المساعي الحميدة التي يبذلها الأمين العام في ما يتعلق بالحالة في ميانمار. وأضاف أن تلك الاحتياجات، التي ستقيد على حساب الاعتماد المخصص للبعثات السياسية الخاصة في إطار الباب ٣، الشؤون السياسية، من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، قد قُدّمت بالفعل إلى اللجنة الخامسة في دورتها الحالية وأن ملاحظات اللجنة الاستشارية وتوصياتها المتصلة بذلك ترد في تقريرها المقدم في هذا الشأن (A/67/604).

رفعت الجلسة في الساعة ١١/١٠.